# الفصل الخامس

# خواطر سريعة

في عصر التكنولوجيا، أصبح الإنسان العادي يعيش في عالم لا يفهمهم أكثر من أي عصر مضى، الاغتراب التكنولوجي، حقيقة وحقيقي.

ما أكثر ما تعرف المسلم عن الإسلام، وما أقل ما يعرف عن المسلمين.

انحدار وسقوط الدول لا يكون بهبوطها دون أعلى قمة قوة سجلتها ووصلت إليها، دائما يكون بتجاوز دول أخرى لتلك القمة. فالانحدار نسبي لا مطلق، ولكنه أقوى وأخطر من المطلق.

التطرف الديني هو الابن الرسمي للتعصب الديني.

والإرهاب الديني هو الابن الرسمي للتطرف الديني.

والعنف الديني هو الابن الرسمي للإرهاب الديني.

حلقة رباعية كالسلسلة، التعصب – التطرف – الإرهاب – العنف.

اخدش أي يهودي، تجد تحت جلده صهيونيا.

كان الغرب يتحدث عن "الخطر الأحمر" أي الشيوعية، فابتكر الآن "تعبير "الخطر الأخضر" إشارة إلى خطر الإسلام!

يقول المسلمون: العيب ليس في الإسلام، ولكن في المسلمين.

فيقول الغرب: العيب في الإسلام والمسلمين كليهما.

البترول الذي في الخليج لوثة جيولوجية أصابت الكرة الأرضية!

كلا، ليس "عبيد الرأسمالية" بأفضل بالضرورة من "عبيد الشيوعية"!

لأمر ما، للأسف اليهود قزم قميء يقود العملاق المسيحي الجبار من خطامه كطفل هندي يقود فيلا.

العالم العربي أصبح (كالعالم الإسلامي!) حزمة من الأساطير والخرافات السياسية!

الشعوب الراقية تؤدب حكامها؛ الشعوب المنحطة تفرعن أو تؤله حكامها.

اليابانيون أقصر شعوب العالم قامة، وأطولهم عمرا!

سيثبت التاريخ الآتي:

لم يسئ أحد إلى العرب مثلما أساءوا إلى أنفسهم بالفرقة والأحقاد والتواطؤ والغدر، وفوق الجميع الخيانة.

السؤال الحائر الملح: القرن ٢١ قرن من؟ لن يكون قرن أو أمريكا أو اليابان أو أوربا أو و.....إلخ، إذا نجح العرب في إزالة إسرائيل، من على وجه الأرض فحينذاك سيكون القرن ٢١ قرن العرب دون منازع!

لنفترق أحبابا فالطير كل موسم يهجر الهضابا

والشمس يا حبيب تكون أحلى عندما تحاول الغيابا

كي أكون جميلة وأكثر اقترابا

كن في حياتي الشك والعتابا

كن مرة أسطورة

كن مرة سرابا

كن سؤال في..... لا يعرف الجوابا

أسألك الذهابا

# ملحق

# من كتابات جمال حمدان حول قضايا عصره

## ١ - جغرافية الوحدة العربية

إن الجغرافيا لا تكرر نفسها أكثر مما يعيد التاريخ نفسه. ولئن كررت المورفولجيا الطبيعية أي البيئة الجغرافية أو ما يسمى "بالموضع" نفسها أو نفسه أحيانا إلى حد أو آخر فإن "الموقع" الجغرافي لا يكرر نفسه البتة. فالموقع صنو نفسه فقط. وليس على الأرض نقطتان تشتركان في الموقع، إلا أن تركب إحداهما على الأخرى تركيبا! فإذا ما نظرنا إلى موقع مصر في صميم قلب العالم العربي وموقع العراق على أقصى جناحه الشرقي فهمنا كيف تتقاطر بعض الاختلافات في التوجيه والتأثير التاريخي والسياسي والبشري.. إلخ.

تلك جميعا فروق موضوعية حقيقية في التكوين الجغرافي وفي الذبذبات التاريخية لا سبيل إلى تجاهلها رغم التشابه الأولي والقاعدي الذي لا يمكن التقليل منه كذلك. ونحن حين نجمع بين المشابهات والاختلافات فإننا لا نفعل ذلك لنؤكد الاختلافات أو نعتم المشابهات، وإنما من أجل الحقيقة العلمية النزيهة التي لا تنتخب ما يرون وتستبعد ما لا يروق لنظرة معينة أو لنظرية عاملة مسبقة. ثم لا نتوانى بعدها موضوعيا عن أن نقرر بكل قوة رجحان كفة المشابهات الأولية على الفروق الثانوية رجحانا حاسما وقاطعا.

وعند هذا الحد من المناقشة يمكن أن نصل إلى قانون هام في "الشخصية الإقليمية" يمكن أن يحسم لنا أي خلاف فكري بين المثقفين في مجال وحدة الأرض.

وأعني بذلك أن الشخصية الإقليمية أشبه شيء بالشخصية الإنسانية.. فالشخصية – هذه وتلك – مركب معقد للغاية من عدد ضخم من العناصر وتوليفة معينة من السمات والصفات والملامح والمعالم. فإذا اشتركت شخصيتان في الغالبية العظمى من تلك العناصر والقسمات، ولكن اختلفتا في قلة منهما مهما تضاءلت. فليس علينا جناح أن نتكلم عن "تفرد" الشخصية في كل منهما رغم التشابه الواسع المدى، ودون أن يعني ذلك أي تنافر أو تضاد بينهما.

ولهذا فإن الحديث عن تمايز روح المكان وتفرد الشخصية الجغرافية لمصر لا يعني التأكيد على الاختلاف على حساب التشابه، وإنما يعني ببساطة أن هنا توليفة خاصة في نسبها وأبعادها من الملامح البيئية والعناصر الطبيعية التي قد يتكرر أغلبها في العراق ولكن في توليفة خاصة أخرى وبالتالي في أصالة وعبقرية مكان وشخصية إقليمية متميزة بنفس الدرجة. وحتى بعد هذا، فمن ذا يزعم أن تفرد عبقرية المكان في مصر أو العراق – أو أي قطر عربي أو غير عربي آخر في هذا الصدد – يعني تجانس كل أجزائها وقطاعاتها تجانسا تاما؟ إن هي إلا مسألة تعميم من قبيل التبسيط والتركيز، وفكرة "الإقليم" نفسها عن الجغرافيين ليست إلا تعبيرا اختزاليا تجاوزيا بحتا لا يعني التجانس الداخلي المطلق.

ليس من المصلحة القومية إذن، ولا هو من الموضوعية العلمية في شيء، أن نبحث عن المشابهات ونتجاهل الفروق، وإنما علينا أن نجمع بين الجانبين في تقييم محايد دقيق.. وبغير هذا تكاد التجربة تقول إن الوحدة تقوم – كما ينبغي – حين ننظر إلى المشابهات وهي الطاغية لا شك، ولكنها من أسف تتعثر لأننا نتجاهل – عاطفيا – الاختلافات رغم أنها ثانوية.

ومن هذه الزاوية يمكن أن ننظر إلى العالم العربي ككل فنجد ظاهرة فريدة تؤكد فيه غلبة عنصر التشابه على الاختلاف في النهاية. ولا نقصد بهذا فقط ما

نجده من أن الصحراء قاسم مشترك أعظم بين كل الأقطار العربية، حيث إنه ما من دولة عربية باستثناء لبنان لا تعرف قدرا أو آخر من الصحراء، مما يمنحها جميعا مسحة طبيعية مشتركة وطوابع بشرية متقاربة. وإنما نقصد ظاهرة خاصة في توزيع البيئات والأنماط الطبيعية في الوطن العربي تعطيه إيقاعا جغرافيا وتضفي عليه سمترية وتناظرا نادر المثال. تلك أعني ظاهرة "النظائر الجغرافية".

ففي العالم العربي أربعة أنواع من البيئات الطبيعية يتمثل كل نوع في زوجين من النظائر الجغرافية التي تتشابه في التركيب والموقع والوظيفة وفي كثير من الملامح والتوجيهات البشرية والمعالم التاريخية. فثمة أولا البيئة النهرية الفيضية التي تتمثل في مصر والسودان يناظرهما على التقابل العراق برافديه. ثم هناك البيئة البحرية – الجبلية التي تتمثل خصائصها في الشام على نحو ما وضحنا منذ قليل، ولكنها تتكرر على نطاق أضخم في جزيرة المغرب العربي الكبير، فهي مثلها في تركيبها المضرس المتغضن وأمطارها وغاباتها وثلوجها وحاصلاتها وتوجيهها البحري بل وتفتتها السياسي في الماضي وأقلياتها المختلفة في الحاضر. كذلك يمكن أن تعد الجنوب العربي ابتداء من الخليج حتى عدن بيئة بحرية أخرى تناظر الشام وتشبهه في التوجيه البحري وقيام دول المدن والهجرة إلى ما وراء البحار.

وهناك بعد هذا البيئة الجبلية بخصائصها ومشاكلها المعروفة، نجدها في قلعة اليمن وتتكرر على التناظر في كردستان شمال العراق. ويبقى بعد هذا من رقعة الوطن العربي كتلتان كبيرتان من البيئة الصحراوية الكاملة: صحراء جزيرة العرب، والصحراء الكبرى. وبينهما من المشابهات ما يبدأ من البيئة الطبيعية ليمتد إلى أدق الظاهرات البشرية ابتداء من الاقتصاد والتجارة ونظم البناء إلى التقاليد القبلية والغزوات والإفلات من الاستعمار الأوربي وسيادة السلطة الثيوقراطية والجمعيات الدينية.. إلخ.

والمحصلة العامة هي أن وجه العالم العربي وإن لم يكن بالقطع متنافرا كالموازيكو، فهو ليس متجانسا تجانسا مطلقا. وإنما ثمة "تجانس مركب" كما قد تقول، يجمع بين الأشباه والأضداد في إيقاع جغرافي ونبض إقليمي فريد. وحين نتحدث بعد هذا عن تفرد كل قطر فيه، أو عن شخصية إقليمية بارزة له، فلسنا بذلك نتردى في محلية ضيقة أو عصبية إقليمية يمكن أن تتهدد النظرة القومية العربية أو تتصادم معها.

والعالم العربي بما فيه من تنوع معقول ونظيم من البيئات الطبيعية يقدم نموذجا مثاليا لإمكانيات التكامل الاقتصادي المكين والتخطيط الإقليمي الرشيد وربما الكفاية الذاتية المعقولة.. وإذا نحن قارنا عالمنا العربي بمنطقة جغرافية كحوض البحر المتوسط لتأكدت لنا ميزتنا الكبيرة.

فحوض البحر المتوسط لتماثله الطبيعي في الإنتاج والسلع والصادرات يمارس أقل قدر من التجارة والتبادل بين دولة الأعضاء، بينما تتجه أغلب نشاطاته الاقتصادية مع العالم الخارجي ككل.

وإذن فليس مما يضير قضية الوحدة العربية أو يخرج حركة القومية العربية أن يكون لكل قطر من أقطاره شخصيته الطبيعية المتبلورة بدرجة أو بأخرى داخل الإطار العام المشترك.. وليس من المصلحة العملية أن نحول أن نطمس الفروق الصحية المعقولة بين وحداته في سبيل وحدة جغرافية منمطة أو تجانس طبيعي باهت موهوم.

وهذا التنوع والتباين في البيئات – سمة عبقرية المكان أو تفرد الشخصية الإقليمية أو ما شئت – إنما يثري الشخصية العربية العامة ويجعلها متعددة الجوانب والأبعاد. وهو في نفس الوقت لا علاقة له بالتعدد الدستوري ولا يعني بالضرورة التمزيق السياسي أو تأكيد الانفصالية الراهنة بحال، ولا يشجع الولاءات الوطنية في وجه الولاء القومي العربي الكبير أو على حسابه. لا، ولا

هو يمهد لنعرة محلية وانعزالية فكرية وسياسية بقدر ما يضيف إلى العزة القومية الواسعة وينميها؛ إنه يدعم عصبية العروبة الصحية دون أن يتحول إلى تعصب أو إقليمية بغيضة، وهو بذلك من مقومات الوحدة العربية لا معوقاتها.

إن القومية العربية حقيقة لاشك فيها، والوحدة العربية آتية لا ريب فيها. والشخصية العربية الكبيرة هي جوهر القومية والوحدة. وهي تتألف من مجموع الشخصيات الإقليمية للأقطار العربية دون أن تتعارض هي معها أو تلغيها تلك؛ تماما كما تتألف شخصية مصر أو اليمن أو الجزائر... إلخ من مجموع شخصيات الأقاليم والمناطق الصغرى التي تتكون منها، دون أن تجمد تلك الأقاليم والمناطق الصغرى على نفسها أو تعني تعارضا مع شخصية القطر ولا نقول خروجا على كيانه السياسي. والأمر كله في النهاية سلم متراتب على مستويات متدرجة من الشخصيات المكانية التي تتدرج في النهاية وتلتئم في الشخصية العربية الكبرى، وتؤدي إلى القومية العربية، حتى تصب في الوحدة الكبرى كأمل ومصير.

**٢ – قضية فلسطين والمزاعم الصهيونية:**

والقضية التي بيننا وبين العدو الصهيوني الإسرائيلي هي أولا وأخيرا قضية الأرض، أرض فلسطين السليبة. ولا يجوز أن نسمح لمناورات العدو. بما يخلق من مشاكل ومواقف جديدة بالعدوان والتوسع، كهذا الذي حدث بعد ٥ يونيو، أن يبعد نظرنا عنها، لا يجوز أن نسمح للعدو أن يلهينا – وهذا تكتيكه الأثير – بمشكلة جديدة عن المشكلة القديمة، الأصل والأم، فما موقف العدو الفكري منها، وكيف يدافع عنها! في البدء كان "الوعد"، وفي النهاية كان "المعاد"! هذا في اختصار شديد هو جوهر موقف العدو.. وكل ما دون هذا، قبله وبينه وبعده لا محل له من الاعتبار أو النقاش!

نبدأ أولا بشيء من أبجدية التاريخ غير الخلافي. من المعروف تاريخيا أن

أرض فلسطين – كنعان في ذلك الوقت – ليست الوطن الأصلي، الأب أو الأم، لقبائل العبريين، بل هم وفدوا عليها من الكلدانية في جنوب العراق تحت قيادة إبراهيم حوالي ١٨٠٠ ق. م، "وقال الرب لإبرام، انطلق من أرضك وعشيرتك وبيت أبيك إلى الأرض التي أريك". وقد انتزع العبرانيون هذه الأرض من أصحابها الأصليين بالحرب والدم وفي هذا تقول التوراة على لسان الأجانب مخاطبين إسرائيل: "أنتم لصوص، أخذتم عنوة أرض الشعوب السبعة".

وقد أسس اليهود دولتين في فلسطين الداخلية، بدأت أولاهما في ١٠٠٠ ق.م، وامتدت أخراهما حتى القرن السادس ق. م وبزوالها زالت إلى الأبد دولة اليهود في فلسطين بعد حياة طولها أربعة قرن فقط، يغلب عليها الطابع الدموي العنيف، بينما أن كل إقامة اليهود المتصلة في فلسطين لم تزد على ستة قرون ثم بدأ الخروج والشتات (الدياسبورا). وللشتات مراحل ثلاث، البابلي، ثم اليوناني، ثم الروماني الذي صفى وجود اليهود تماما، نهائيا وإلى الأبد، في فلسطين منذ عام ٧٠ ميلادية ومنذ ذلك التاريخ أنفقوا نحو عشرين قرنا في الشتات في كل أرجاء العالم، ولكن أساسا في أوروبا، وحديثا في أمريكا، حتى كان اغتصاب فلسطين في ١٩٤٨.

أما تاريخ العرب في فلسطين فيبدأ، شكلا فقط، منذ الفتح العربي ليستمر ١٣ قرنا متصلة بلا انقطاع. ولكن وجودهم الفعلي فيها، بصورة سلمية عن طريق الهجرة والتسرب، وجود تاريخي يسبق الفتح بقرون وقرون، فضلا عن أن الكنعانيين سكان فلسطين الأصليين هم في الحقيقة فرع من العائلة السامية الكبيرة التي تأصلت في الجزيرة العربية وخرجت منها، والتي خرج منها وتفرع عنها أيضا العبريون، الذين لا جدال في أنهم ساميون في أصولهم السحيقة الأولى وحتى ما قبل الشتات. والعناصر الثلاثة، العبريون، والكنعانيون، والعرب، أقارب بالتأكيد دمويا، أبناء عمومة إذا شئت، في حدود – ونضع خطا تحت هذا التحديد – في حدود ذلك التاريخ القديم قبل الميلادي.

**نظرية الحق الإلهي المقدس**

هذه الحقائق التاريخية مقررة لا خلاف عليها، وإنما يبدأ الخلاف في التأويل والتخريج. فماذا يقول اليهود أو الصهيونية وإسرائيل؟ على أي أساس طالبوا بفلسطين، وكيف يبررون أو يمنطقون اغتصابهم لها الآن بعد أن انقطعت بها صلتهم ٢٠ قرنا؟

يقول العدو أن العلاقة بين "الشعب" اليهودي (كما يصورون أنفسهم) وبين "أرض إسرائيل Erets Israel" (كما يسمون أرض فلسطين) رابطة معقدة غير عادية، بل وفريدة لا مثيل لها في العالم أجمع، حتى لتبدو كأنها "سر" دفين، ومناط هذه العلاقة وهذا السر هو الوعد الإلهي "لنسلك أعطي هذه الأرض". وهو وعد مطلق من الأزل إلى الأبد: "أعطي أرض كنعان حبل ميراث لكم".

ولكي نضغط ونؤكد على خطورة هذا الأساس الديني في الدعوى برمتها، نذكر هنا قول وايزمان من أن وعد الرب هو "ميثاق" الشعب اليهودي. ومصداقا لهذا أيضا، فلقد كان الإرهابيون الصهيونيون في فلسطين ١٩٣٩، المتظاهرون ضد الكتاب الأبيض الذي يحدد الهجرة، يصرخون بشعار "التوراة، لا الانتداب، تعطينا حقنا في هذه الأرض". وإذن فنقطة البدء في كل الرؤية اليهودية للتاريخ هي رؤية دينية، توراتية، بحتة.

ذلك الوعد الإلهي له، بالتعريف، جانبين، فليس اختيار الرب اختيارا للشعب وحسب، بل وللأرض معه. فإذا كان ثمة "شعب مختار"، فإن هناك أيضا "أرضا مختارة"، الأول بنو إسرائيل، والثانية أرض إسرائيل، الأول هو "الشعب الموعود"، والثانية هي "أرض المعاد". ومادام الاختيار إلهيا، فإنه يضفي صفة الامتياز على الأرض مثلما يضفيها على الشعب سواء بسواء، وكل له – بالفعل – سلسلة مطولة من "أفعل التفضيل" في التوراة وأساطير الربانيين (حاخامات اليهود).

فأما الشعب، فشعوره بأنه الشعب المختار يعني التميز والامتياز معا، أي التفرد والتفوق في آن واحد، وإن كانت الدعاية الحديثة تحاول بحدة أن تحصر المعنى في التميز أو التفرد فقط. والمهم أن هذا أو ذاك كان أكبر تمييز لهم عن الآخرين وعن الأجانب في الشتات، وجعلهم فيه "شعبا من الكهنة وأمة مقدسة"، مما حفظ عليهم وحدة الوجدان القومي وصفة الشعب أو الأمة عبر التاريخ وفي "المنفى" أو "أرض التشريد" كما يعتبرون الشتات. بل "أرض الأعداء" كما تسمى التوراة كل أرض غير أرض إسرائيل، وهي تسمية "حدة" كما تعتذر الدعاية الصهيونية الحديثة، ولكنها مفهومة فيما يبدو إذا اعتبرنا تفوق الشعب المختار.

والأرض، بعد ليست أقل امتيازا بدورها، فكل أرض غير أرض فلسطين (يقصد إسرائيل) أرض "نجسة"، وهذه الأرض وحدها – "الأرض المقدسة" – هي الأفضل في كل شيء. ثمارها مياهها، وهواؤها.. إلخ. وهي إلى هذا قلب الأرض والعالم، بمثل ما أن القدس قلبها هي، وأن الهيكل قلب القدس، والحائط قلب الهيكل.. إلخ.

وبديهي بعد ذلك أن تنشأ "علاقة خاصة" بين الشعب المختار والأرض المختارة. فالأرض "تتنجس" بالأجانب الغرباء، بل هي "تعاقبهم" وترفض أي أمة أخرى: "وتقذف الأرض سكانها"، "أترك الأرض بلقعا، فينذهل لها أعداؤكم الذين يسكنونها". وتفسر الصهيونية هذا تاريخيا بأن فلسطين لم تزدهر وتفض بالخير إلا في وجود اليهود بها، فلما خرجوا أو طردوا منها تدهورت وخربت واتضحت، فتعرضت للغزوات التترية المدمرة، ولحق الجفاف والظمأ ريها وآبارها وزراعتها، وتناقص سكانها، ولم تقم لهم قائمة بعد الأرض، فإن الأرض "تنتظر" ذلك كدولة مستقلة، وإنما هوت إلى مجرد إقليم تابع قصي مهمل في إمبراطورية بعد أخرى.

وإذن فالأرض نفسها بعد الخروج وبدون الشعب في "منفى"، بمثل ما أن الشعب بدون الأرض في منفى. وكما ينتظر الشعب الأرض، فإن الأرض

"تنتظر" الشعب هي الأخرى، فإذا ما عاد أعطته سرها وصدرها، وعاد الخصب والرخاء، وأصبحت "جنة الرب"، كالجميلة النائمة في الغابة التي تنتظر الفارس الذي يوقظها بقبلته". والمثل – بالطبع! – هو دولة إسرائيل اليوم حيث جففت المستنقعات واستصلحت التلال، وأقيمت المزارع والمستعمرات والمصانع وكل مظاهر الحضارة الحديثة.. إلخ. وخلاصة هذا كله، إذن أن العلاقة بين الأرض والشعب تستمد أساسا ومباشرة من الدين، أي من رباط روحي مقدس وحنين قديم دفين.

وفي سبيل تكريس هذه العلاقة، أخضعت الديانة نفسها للأرض، فتمام وكمال العقيدة لا يكون إلا على الأرض المقدسة، والشعب لا يستمد عنفوانه وتفتحه الروحي إلا من هذه الأرض. أي أن تحقيق الذات لا يتم إلا "بالاتحاد الإيكيوميني" أو الالتحام الإيكولوجي معها هي بالذات. ومعنى هذا مباشرة أن الشريعة اليهودية نصت ببساطة على أن "أرض فلسطين لا يمكن أن تصبح ملكا للغرباء". ولقد يشعر اليهودي فيها بعد الخروج.. كما شعر في المنفى بعد الشتات، بالمذلة والاضطهاد، ولكنه مع ذلك ولذلك لم يكن يشعر أنه يعيش في "أرض الأعداء"، وإنما في أرضه، وإن يكن كالغريب في وطنه..

ومصداقا وتحقيقا لهذه العلاقة اللازمة بين الأرض والشعب، فإن حركة الانبعاث القومي ودعوة العودة في العصر الحديث، كما تتمثل في الصهيونية السياسية، أخذت، كما يضغط مارتن بوبر، أحد فلاسفتها، "اسم سكان لا اسم شعب". ويفسر هذا بأن كلمة الصهيونية، المشتقة من جبل صهيون بالقدس، تشير إلى أن "المسألة ليست بالدرجة الأولى مسألة شعب من حيث هو شعب، وإنما مسألة تلازم مع أرض بعينها". ولمثل هذا السبب بالدقة، ورغم هرتزل، رفضت اليهودية العالمية في القرن الماضي كل عروض التوطين خارج فلسطين، ابتداء من الأرجنتين إلى كينيا، ومن مراكش إلى أوغندة، بحسبانها وأمثالها جميعا "ملجأ ليليا" ليس أكثر..

وفي النتيجة النهائية، يترتب على هذا التوجه الديني المحدد نتائج بل أحكام عملية قاطعة وبالغة الخطورة، يمكن أن تضع يدنا على لب منطق الاغتصاب الإسرائيلي وضوابطه ومحركاته الأخيرة. فأولا، لما كانت الشريعة اليهودية تنص على أن أرض فلسطين لا يمكن أن تصبح ملكا للغرباء، فإن احتلالها بالفعل والواقع لا يشكل ولا يكسب حقا فيها. ومن هنا فإن احتلال العرب لفلسطين ١٣ قرنا متصلة لا يمثل مشكلة منطقية أو حقوقية. فاليهود – كما يصر الكاتب الصهيوني حركبي – هم "المالك الشرعي" للأرض بحكم الحق الإلهي. أما العرب فلم يكونوا إلا "مستأجرا للأرض" بحكم وضع اليد في غياب المالك الشرعي. وإذا قد كانت لهم حقوق معمول بها بالفعل، فما ذاك إلا ظالما كان المالك الشرعي غائبا، أما وقد عاد، فإن عليهم "إخلاء" المكان للمالك الأصلي وصاحبه الشرعي.

وبصيغة أخرى أكثر تواضعا، فإن المنطق الديني للصهيونية لا ينكر أن للعرب حقا في فلسطين: للعرب حق تارخي، ولليهود حق تاريخي، ولكن حقوق اليهود أسبق زمنيا وأعلى مرتبة، وفلسطين لم تحتل في التاريخ العربي مركزا ومعنى كالذي احتلته في تاريخ اليهود، ولذا فلا تصادم حقيقي بين الحقين، والقانون الدولي يقبل بهذا. وربما كان ظلما أن تؤخذ فلسطين من العرب، ولكن حرمان اليهود منها ظلم أكبر وأفدح. ومن هنا فإن على العرب، بمحض المنطق والعقل والتفهم، بل بأوليات العدل والقانون، أن يقبلوا بالتنازل عن فلسطين سلميا بغير عنف ولا عداء ودون شعور بالظلم، "فليس لهم الحق في أن يشعروا بأنهم مغبونون" في هذا. ولكن العرب "للأسف لا يفهمون ذلك"..

### ٣ – نحو حل علمي لقضية قبرص

مشكلة قبرص هي أنها كانت جزءً لا يتجزأ من عملية "شد الحبل" التاريخية وعملية المد والجزر البشري التي شهدها بحر إيجة بشاطئيه في آسيا الصغرى

واليونان طوال قرون التاريخ القديم، ولكن بالأخ عبر التاريخ الحديث. وقد خلقت هذه الحركة البشرية البندولية قدرا من التميع الجنسي والفوضى الإثنولوجية في هومش وأطراف المنطقة، وخلقت بعدها دائما جيوبا وأسافين وجزر بشرية متنافرة على الجانبين – تماما كما حدث بين العناصر السلافية والجرمانية عبر السهل الأوربي العظيم حيث تخلفت مشكلة بولندة الخالدة مع فارق واحد هو البحر هنا والسهل هناك.. ولكن منذ البداية والمد الإغريقي بحكم أصله البحري الجزري هو السائد في هذه العملية حيث قذف بمستعمرات دائمة من اليونانيين استقرت وتوطنت على سواحل غرب الأناضول. إلى أن جاءت الموجة العثمانية حديثا فاجتاحت اليونان ضمن ما اجتاحت عسكريا، ولكن مدها البشري التعميري في هذا المحيط الأرخبيلي والبيئة البحرية كان محدودا باعتبارها قوة بر أصلا ورعاة وفرسان لا شعبا من الملاحين والبحارة. ولهذا فإن العنصر التركي في جزر يونانية مثل كريت وقبرص لم يزد كيرا على نواة من الحاميات العسكرية والقشرة الحاكمة مضافا إليها توابعها وطفيلياتها.

وقد كان لابد لهذه الرواسب البشرية المتخلفة من أن تصبح مع بزوغ عصر القوميات خميرة للمشكل السياسية ومشتلا للصراعات الطائفية. وقد بدا هذا بالفعل منذ حرب استقلال اليونان، ولكنه أخذ أعنف صورة مع الحرب الكبرى الأولى حين أصبحت المجازر هي "الأمر اليومي" المتبادل بين العنصرين سواء على هذا الجانب من البحر أو ذاك هذا عدا حركة الهروب "والخروج" الضخمة لأقليات الجانبين إلى بلدها الأم ولم يضع حدا لحمامات الدم الجماعية هذه إلا مبدأ واحد حاسم هو "تبادل السكان" ففي ظل عصبة الأمم تمت عملية ضخمة من تبادل الأقليات انتظمت نقل نحو ثلث مليون من الأتراك من اليونان إلى الأناضول ونحو مليون من اليونانيين من الأناضول إلى اليونان. ولم تكن العملية نزهة جيوبوليتيكية أو ترفا اقتصاديا. فهي عملية جراحية شاقة إنسانيا، طاحنة سياسيا، باهظة ماديا. تكتنفها مشكلات قانونية وحقوقية هذه المأساة الإنسانية.

ولكنها مهما قيل عنها كانت أهون الشرين، ورغم ذلك كله فهي لم تصف الأقليات بين الجانبين تماما، فقد ظل في تركيا عدد ضخم من اليونانيين يتركزون أساسا في اسطنبول وأزمير ويقدر عددهم حاليا بنحو ٨٠ ألفا. هذا بينما ظل في الجانب اليوناني عدد أكبر قليلا من الأتراك قوامه المائة ألف الذين يشكلون الآن مشكلة قبرص الأولى والأخيرة.

**التبادل.. لا التقسيم**

والذي نود أن نقرره الآن أن مشكلة قبرص الحالية هي في هذا الضوء الواقعي جزء لا يتجزأ من التسوية العامة، لا أقول الإقليمية وإنما الإثنولوجية، رغم ما في هذا التعبير من غرابة، تلك التسوية التي بدأت منذ مدة ولكنها تركت ذيولا لها وفروعا، إنها بقية لم تتم لعملية تبادل الأقليات الشاملة بين تركيا واليونان. وإنه من هذه الزاوية يبدأ الحل الصحيح للمشكلة. فما دام الأصل قد سقط فقط وجب أن يسقط الفرع كذلك. والذي نعنيه بهذا هو أن علينا اليوم أن نستكمل ما بدأناه بالأمس بعد الحرب الأولى، فتتم عملية تبادل الأقليات بين الجانبين. لقد ظل البلقان طويلا يسمى "برميل بارود أوربا" بسبب ما كان يغص به ويرصعه من أقليات وقد حاولت تسويات الحرب الأولى والثانية أن تصفي هذه المشاكل، ولسنا نفهم لماذا تترك قبرص وحدها أشبه بقنبلة زمنية موقوتة تهدد بالانفجار في أي وقت..!!

ولهذا فنحن نقترح أنه مادام في قبرص مائة ألف تركيا عاجزين عن الحياة فيها مع أصحابها اليونانيين، بينما أن في تركيا نحو هذا العدد من اليونانيين يعيشون بالضرورة كأقلية غير مستريحة وسط محيط تركي، فإن المنطق الطبيعي أن تتم عملية هجرة مزدوجة وتبادل أقليات بين هذين القطبين. ونحن ندرك تماما قسوة التبادل والتهجير والمشاكل التي تكتنفه، ولكنها تتضاءل بجانب المشكلات الحادة الملتهبة اليوم في الجزيرة وحولها. إنها تعني آلافا من تسويات

حالات الملكية والحقوق القضائية وتقييم وتثمين الممتلكات والتعويضات العينية والنقدية.. إلخ، وتعني تكاليف باهظة في عمليات الشحن والنقل والتوطين.

ونعني بعد كل هذا مشاكل المهاجرين الذين انتزعوا من بيئة عرفوها أجيالا إلى بيئة أخرى وإن تكن من الوطن الأم سيكونون فيها غرباء إلى حين، يصعب عليهم التكيف السريع فيها، بل قد لا يجدون كل الترحيب من مضيفيهم الجدد فيها.. إلخ، ذلك كله لابد أن يدخل في كشف الحساب والتسوية..

ومن الواضح أيضا أن هذا الحل قد افترض الخروج بالمشكلة من حدود الجزيرة المباشرة إلى إطار تركيا واليونان معا، وبهذا يأخذ شكلا أو بالأحرى إشكالا سياسيا جديدا. ولكنه يفترض أيضا أن ذلك كله تسوية ستتم في ظل ورعاية الأمم المتحدة، وبمساعدتها دعاية وخبرة ومعونة. ولا ننسى هنا أن مبدأ التبادل السكاني من حيث هو مبدأ أمر مقرر ضمنيا في مطالب الأتراك بالتقسيم كما رأينا، وهو بهذا ليس جديدا على الجزيرة وإنما ينتقل إلى أباد أكبر منها وهناك بديل ممكن لهذه المقايضة الجنسية وهو المقايضة الإقليمية. ونقصد بها تبادل أرضي بجانب التبادل السكاني. فلقد يرى أن تتنازل اليونان عن جزيرة صغيرة من جزرها العديدة التي تحف بسواحل تركيا في بحر إيجه، وذلك مقابل الأرض التي يملكها القطاع التركي في قبرص الآن. وإليها ينقل الأتراك القبارصة بعد إخلائها. ومن ميزات هذه الصفقة أنها تقدم بيئة جزرية ووسطا زراعيا أشبه ما تكون بظروف قبرص، وأن الجزيرة المقترحة تمثل وحدة أرضية منفصلة محددة. ولكن أهم من ذلك القيمة الاستراتيجية بالنسبة لتركيا حيث إن كل الجزر التي تحدق بساحلها الإيجي وتكاد تلامسه وتمثل بالقوة خطرا عسكريا يهدد أمنها، كل هذه الجزر يونانية وليست تركية.. ولعل جزيرة مثل خيوس أو مثل ساموس – وكل منهما يقع أمام أزمير – تحقق هذه الغاية..

وإذا كانت تركيا تطالب بقبرص أو بجز منها على زعم أن قربها منها يهدد

سلامتها، فإن هذه الجزر الصغيرة ألصق بسواحلها من قبرص بل وتحدق بأخطر وأغنى سواحلها وهو الساحل الغربي.. بينما لا تواجه قبرص إلا أفقر سواحلها وأقلها خطرا وقيمة الساحل الجنوبي..

ولكن السؤال هو: هل تقبل اليونان هذا التنازل؟!.. وأهم منه أيضا ، ذلك سيظل يترك أقلية يونانية هامة في مدن تركيا الكبرى. ولهذا فنحن نفضل التبادل السكاني فقط دون التبادل الإقليمي كحل أمثل للمشكلة القبرصية.

وبعد..

فإن مشكلة قبرص معادلة صعبة. وحلها المنطقي فيما نرى هو تبادل بعض القيم بين طرفيها. وهذا وحده هو الذي يمكن أن يحمي الجزيرة من الحرب الأهلية.

وإذا كان في هذا المبدأ صعوبات وعقبات خطيرة، فيبدو أن هذا هو الثمن الباهظ الذي لابد أن تدفعه الأجيال اللاحقة في عصر القوميات الصارمة لقاء السيولة القومية والمرونة الإثنولوجية التي كانت تتمتع بها الأجيال السابقة في عصر ما قبل القومية. ولكنه الأريح على كل حال في المدى الطويل.!

قام بالتصحيح والمراجعة
**محمد عبد الرحمن الشاغول**
ت: ٠١٢٠٣٨١٥٢٠

Email: ALRAWDA_SH@YAHOO.COM